



كلمة الوزير الأول وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان

في افتتاح

لقاء الحكومة مع الولاية

قصر الأمم - 25 سبتمبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم

السيدات والسادة أعضاء الحكومة ؛
السادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية ؛
السيدات والسادة ولاية الجمهورية ؛
السيدات والسادة نواب البرلمان بغرفتيه ؛
السيدات والسادة المنتخبين المحليين ؛
السيدات والسادة إطارات الدولة ؛ كل باسمه ومقامه
السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية تحتل مسألة التنمية الشاملة والمستدامة، والتنمية المحلية بالذات كأحد عناصرها، صدارة اهتمامات السلطات العمومية.

نتناول موضوع التنمية المحلية، بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيعية المقررة في استراتيجية السلطات العمومية، سواء من حيث تقليص الفوارق الجهوية والحفاظ على التماسك الاجتماعي، يقودنا حتماً إلى مناقشة السياسات المنفذة على المستوى المؤسسي وكذا من حيث الحوكمة وفعالية تمويل التجهيزات والبنى التحتية.

إن ذلك يقودنا إلى ملاحظة ما يلي :

أن تحليل بعض المؤشرات المرتبطة بشكل خاص بالموارد البشرية، ومعدل الالتحاق بالمدارس، والبنية التحتية، والصحة، ودرجة العزلة ومعدل التغطية بالكهرباء، ومستوى البطالة والدخل، يعكس كثافة تنمية تختلف من منطقة إلى أخرى، حتى ضمن الولاية نفسها، حيث لا تزال هناك تفاوتات كبيرة ولا سيما في المناطق المتأخرة ومناطق الظل.

تقع هذه المناطق في كل من المناطق الشمالية العمرانية بامتياز وكذلك في المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب وكذا على مستوى الشرائط الحدودية.

لقد كانت الاستثمارات العمومية في هذه المجالات غير مجدية بالقدر المرغوب فيه بسبب عدم وجود رؤية مدمجة لتطوير الولاية، مما أدى إلى تركيز الأنشطة حول المراكز الإدارية من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم كفاية الموارد المحلية، فضلاً عن عدم وجود تدابير تحفيزية فعالة مرتبطة باستغلال الإمكانيات المحلية.

في هذا السياق، يجدر التذكير بأن الأهداف المنوطة بالتنمية المحلية، من حيث الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من خلال مساعدات الدولة تتمحور حول ثلاثة جوانب رئيسية:

- تقوية وتنشيط الجهاز الإداري المحلي الذي يتسم بنقص في تطوير وتنفيذ مخططات العمل، فضلاً عن ضعف في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للولاية والبلديات التي تتكون منها؛
- المساهمة في سياسة التوازن بين مختلف جهات الوطن؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛

في هذا السياق، فإن أدوات الميزانية الموضوعة لفائدة السلطات المحلية، المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية (PSD/PCD) موجهة نحو المهام الأساسية التالية:

- النهوض بعالم الريف ومواجهة الهجرة الريفية؛
- التحكم في التنمية الحضرية وتحسين التجهيزات العمومية؛
- توجيه جهود الدولة نحو البلديات المحرومة؛
- تشجيع الجماعات المحلية على تلبية احتياجاتها بنفسها

من حيث الميزانية، فإن جهود الدولة لفائدة الولايات والبلديات، في العشرة الأخيرة على سبيل المثال (2010-2020)، كاستمرارية لمساعدات الدولة المتزايدة منذ اعتماد هذه الأدوات، تتمظهر في وضع ترخيصات برنامج في حدود 18.753,45 مليار دينار، منها 6.882,72 مليار دينار لفائدة الولايات أي بما يمثل 36,7% من برنامج الاستثمار العام المعتمد من الدولة.

تمثل البرامج البلدية للتنمية PCD خلال الفترة 2010-2020 ما مجموعه 877,84 مليار دينار أي بنسبة تمثل 12,8% من إجمالي الغلاف المالي الموجه لصالح الولايات.

إن العمليات التي تم تنفيذها من خلال المخططات التنموية المختلفة والبرامج الخاصة الاستدراكية أتاحت تدريجياً تسجيل نتائج إيجابية من حيث تحسين البيئة المعيشية والمشاركة الفعالة للجماعات المحلية في إعداد الأسس المادية الخاصة بها.

لقد مكّنت الجهود المبذولة من تقليل الفوارق الجهوية وتوسيع عملية برمجة التجهيزات لتعويض العجز القطاعي المسجل.

أثبتت البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية، من حيث نطاقها المحلي البحث، فعاليتها في مجالات مختلفة، إذا ركزنا على الآثار المباشرة التي أحدثتها، فيما يتعلق بالتوظيف وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. لقد مكّنت من مواجهة الصعوبات المسجلة على المستوى المحلي، ولعب دور أساسي في ضبط النسيج الاجتماعي في مواجهة مختلف التوترات التي ظهرت.

على المستوى المكاني، فقد تدخلت مساعدات الدولة في كافة أنحاء التراب الوطني، سواء تعلق الأمر بـ:

- المنطقة الشمالية ذات التركيز الحضري العالي، حيث تتواجد معظم الأنشطة الصناعية، متسببة في ظاهرة تركيز حضري وإشباع الاحتياجات الاجتماعية.
 - السهول والمناطق الجبلية، أين الآليات تتمثل في اعتماد إجراءات لتحقيق الاستقرار السكاني، لا سيما فك العزلة، والمرافق الاجتماعية الجماعية؛
 - منطقة الهضاب العليا، أين تمثلت أهداف تهيئة المحيط في إيجاد ظروف الإعمار ووضع شروط لتسوية وإعادة توزيع الأنشطة على مستوى حزام الهضاب العليا؛
 - الشرائط الحدودية التي تتميز بوجود حاجيات تنموية كبيرة؛
 - الأطلس الصحراوي والجنوب للوصول إلى سكان القصور النائية للبلاد.
- من حيث الإجراءات العملية، تركزت تغطية الميزانية من طرف الدولة بشكل أساسي في التكفل بالمشاكل القاعدية المرتبطة عملياً بجميع القطاعات المعنية بمدونة الاستثمارات العمومية والدعم، من حيث التجهيزات الجماعية، لتوسعات التجمعات الحضرية.
- من حيث التوزيع المكاني، استفادت ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب خلال فترة 2010-2020 على التوالي من غلاف قدره 2.395,9 مليار دينار و 1.129,6 مليار دينار فيما يخص البرامج غير الممركزة، التي تمثل 51,2 ٪ من البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية.
- يقدر البرنامج الجاري تنفيذه إلى نهاية 2020، المسجل على مستوى الولايات بنحو 2.773,9 مليار دينار ويخص 41.039 عملية.

تتيح هذه الوضعية استخلاص الدروس التالية:

- تنفيذ المشاريع في الغالب – أي دون اعتبار المشاكل الخارجية (من عقار، ومستلزمات الدراسة والإنجاز، وتموينات، وغيرها...) – بلا إنضاج كافٍ، مما يؤدي إلى إعادة النظر في الأعمال المبرمجة، وتأخير التنفيذ، وإعادة التقييم المالي باستمرار. وهو ما يوضح أهمية المشاريع التي لم يتم إطلاقها والتي هي قيد التنفيذ؛
- بقاء فاعلية بعض الاستثمارات غير كافية نظراً لمشاكل في التسيير وفي تأطير التجهيزات الجماعية مثل غرف العلاج والملحقات الإدارية والاجتماعية والمراكز الثقافية والترفيهية ...؛

يمكن ملاحظة نتائج أخرى من خلال النقائص المسجلة على مستويات مختلفة، مثل :

- مشكلة ترتيب أولويات الاحتياجات، نتيجة عدم وجود رؤية متكاملة لتطوير الولاية والبلديات. فمفهوم الأولوية غير مُتصوّر بشكل جيد في كثير من الحالات، مما أدى إلى إجراء عمليات لم تحقق دائماً النتائج المرجوة.
 - مواجهة تسيير الطرق والتزويد بمياه الشرب والتطهير والإنارة العمومية مشاكل ميزانية من حيث صيانتها وتصليحها.
 - اعتماد البلديات على تلقي المساعدة، وعدم منح الأولوية دائماً لخلق مصادر الثروة التي من شأنها أن تساهم في تحمل مسؤولية رسم مستقبلها والحل الدائم لمشاكلها، فضلاً عن الضعف الشديد للموارد البلدية الخاصة، وبالتالي الاعتماد القوي على البيعة الاقتصادية المحلية وتدخل الدولة.
 - ثقل التجمعات الحضرية الكبيرة: فعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في مجال إنشاء الأنشطة، وإنجاز البنى التحتية، وبناء السكنات والمرافق الجماعية، فإن المدن الكبيرة، والمراكز الحضرية التي تتكون منها، لم تتمكن من التوفيق بين النمو السكاني والحضري ونوعية الحياة التي تنتظرها الساكنة.
- في هذا الإطار، يتعين إعادة النظر في الجهود التي يجب بذلها في اتجاه مناطق الظل المعنية بـ 3519 عملية، بإجمالي ترخيص برنامج قدره 197,3 مليار دينار، مع برنامج جاري بقيمة 108,3 مليار دينار.
- وعليه، فقد أُعيدَ تنظيم مدونة البرامج البلدية للتنمية لتشمل الإجراءات الجوارية ذات الأولوية المناسبة لها.
- وحاصل القول** هنا أن الدولة من خلال برنامجها السياسي تظل وفيه لمهامها من حيث ضمان التنمية المتوازنة والمتناسقة للإقليم الوطني. غير أن هذه التنمية مرهونة بتنظيمها التنظيم الأمثل لضمان نجاحها.
- إنه يتعين علينا كذلك أن نحرص كل الحرص على الالتزام بالصرامة والشفافية في اختيار الأهداف والأولويات، كما أن التنمية تستلزم إشراك وإقحام كافة المتعاملين، كل على حساب مستواه من المسؤولية الفردية أو الجماعية.

إنه من الضروري كذلك أن نجدد التأكيد على الاستعمال الأمثل للموارد العمومية. إن توظيف هذه الموارد لإنجاز التجهيزات الاجتماعية وضمان سير المرافق العمومية يجب أن يتلاءم مع تطور احتياجات الساكنة ومع إيجاد مناخ مهيأ لتطور النشاط الاقتصادي.

في الحقيقة، إن نجاعة تدخل الدولة لا يتوقف على حجم تمويل الجماعات المحلية بقدر ما يتعلق بحسن توجيه الالتزامات المالية العمومية صوب المشاريع التنموية المناسبة.

إن أولويات النفقات العمومية يجب أن تراعي اختلاف المناطق المراد تنميتها، وفقا لاحتياجاتها أو لاستعداداتها التنموية.

فعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي تم اعتمادها تظل ظروف سير المرافق العمومية، غير كافية من عدة نواحي، ولا تلبي تطلعات السكان.

لذلك يشكّل تنفيذ أساليب أكثر كفاءة لإدارة المرافق العمومية أولوية على جميع المستويات لجميع الفاعلين،. لنحقق هذه النقلة النوعية في تسيير المرفق العمومي من إدارات، مرافق صحية، جماعات محلية، نقل حضري، أماكن الترفيه، حيث يجب أن يشهد المواطن أنه يركز كل اهتماماتنا.

وعلى صعيد آخر، تعد الحماية المحلية من آليات تحسين مداخل الجماعات المحلية، وذلك لاسيما من خلال تكريس مبدأ اللامركزية الذي أدى إلى ظهور فوارق في الأعباء الضرورية للتكفل بالمرافق العمومية عامة و المرافق العمومية المحليّة على وجه الخصوص، إذ لوحظ أنّ هذه التباينات ناتجة أساسا عن الفوارق المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والجغرافية.

وعليه، فقد عرف مستوى الإيرادات الجبائية الموجهة سواء للبلديات، أو الولايات أو إلى صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحليّة، تطورا إيجابيا يقدر بـ 165.8 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، ليبلغ مستوى الإيرادات المحصّلة في، 2020 ما يفوق 420 مليار دينار (458 مليار /دخ خلال 2019)، خارج إعانات الدولة، أي بمعدّل زيادة سنوي متوسط قدره 6 % خلال العشرية المنصرمة.

إلا أن هذا التطور الإيجابي الإجمالي، غير موزّع بصفة متساوية بين مختلف البلديات والولايات، و هذا نظرا للاختلاف الموجود في الإمكانيات المتاحة لها.

لا بدّ من مواصلة الجهود المبذول في إطار إصلاحات الجباية المحليّة وكذا دعمه وتوسيعه إلى جوانب أخرى لا تتجزأ عن التسيير المالي المحلي .

في الواقع، تتطلب المحافظة على التوازنات المالية المحلية أن تفتح ورشات إصلاح جديدة، مع اعتماد مقارنة جديدة تسمح بمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للمنتخبين المحليين، لا سيّما فيما يتعلق بالتنمية المحلية، الذي يتطلب تجسيد حقيقي في الميدان، وتطوير الخدمات العمومية .

لهذا الغرض، يجب أن تخصّ ورشات الإصلاح، الواجب فتحها في أقرب الآجال علاوة على الجانب المتعلق بإصلاح الجباية المحليّة، الجانب المرتبط بالتضامن ما بين الجماعات المحليّة، وكذا الجانب المتعلق بتطوير مردودية إيرادات الأملاك المحليّة وتلك المرتبطة بمراجعة مسار النفقات المحليّة .

بالنسبة لجانب إصلاحات الجباية المحلية فإن ضمان تمويل الميزانية المحلية بإيرادات دائمة أمر أساسي، والتي تكون أقل تأثراً بالعوامل الاقتصادية . لذلك، فإن إصلاح الرسوم المفروضة على العقار هي بمثابة بديل ضروري لضمان التمويل المستقر للبلديات .

كما يتضمن إصلاح الجباية المحليّة إعادة النظر في رسوم أخرى، كالرسم السياحي ورسم رفع النفايات المنزلية، وكذا تنويع قنوات دفع الرسوم المحليّة (الحسابات البريدية، الاقتطاع الآلي من الحسابات البنكية، إلخ)، وتعزيز الجانب المتعلّق بالتحصيل، وتطوير طرق التواصل مع المواطنين حول الغرض من دفع الرسوم المحليّة المطلوبة، وإبراز دورها في تحسين الخدمات العمومية المحليّة المقدّمة لهم . كما أضحى من الضروري تعزيز الجانب المتعلّق بالخدمات المتلقات مقابل دفع الرسوم، وذلك من أجل ضمان امتثال ضريبي أمثل .

هذا، ويبقى من البديهي أن إصلاح الجباية المحلية لا يمكن أن يحقق لوحده التوازن المطلوب للميزانيات المحلية، بسبب الفوارق الاجتماعية والديموغرافية والجغرافية التي تؤدي إلى تكاليف إضافية يجب التكفل بها في مجال التسيير .

لذلك، فإن إصلاح النظام الحالي للتوازنات الجهوية يعد ضروريا لضمان العدالة في تدعيم الجماعات المحلية الأكثر حرمانا والتي في حاجة إلى للتنمية، وهو الجانب الذي يشكل المحور الثاني من إصلاح الجباية المحلية .

على صعيد آخر، فإن الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة أو من قبل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، يجب أن يكون لها أثر دائم، وأن يتم توجيه هذه الإعانات الي النشاطات المرتبطة

بالتنمية المحلية، التي تعود بالفائدة على المواطنين كما على الميزانيات المحلية، وتعمل على تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

ويتعلق المحور الثالث من إصلاح الجباية المحلية بالأموال المحلية، حيث أن مساهماتها المنخفضة في تدعيم الميزانيات المحلية تستوجب التفكير في إيجاد حلول أخرى تسمح لهذا الصنف من الموارد من التمتع الجيد في هيكل الموارد المالية المحلية.

في هذا الإطار، قامت مصالح الأملاك الوطنية ومسح الأراضي بإعداد المسح العام الذي سمح بتغطية نسبة معتبرة من العقار على مستوى بلديات الوطن، حيث مس ما يفوق 16 مليون هكتار في المناطق الريفية، وما يقارب 500 ألف هكتار في المناطق الحضرية، وهو ما سيسمح برفع نسبة تحصيل الرسم العقاري الموجه حصريا للبلديات.

إن تجميع أموال الجماعات المحلية سيسمح بالحصول على الإيرادات اللازمة لصيانتها وتجديدها، والمساهمة في تغطية النفقات الأخرى.

يتضمن المحور الرابع والأخير من محاور الإصلاح، التكفل بالجانب ذي الأهمية البالغة والمرتبطة بالنفقات المحلية، حيث لوحظ في الواقع الحالي تطور غير متناسب للنفقات مقارنة بالموارد المالية المحلية، فوتيرة النفقات متزايدة مقارنة بوتيرة الإيرادات، مما أدى إلى اختلال موازناتي هيكلي دائم للميزانيات المحلية، اختلال لا يمكن تغطيته إلا من خلال مساهمات خارجية تتشكل من إعانات الدولة وإعانات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

هذه إذن بعض الأفكار التي تتعلق بأبعاد إشكالية التنمية المحلية، والمقترحات المتعلقة بها والتي تستوجب منا مواصلة دراسة سبل وكيفية تجسيدها في الواقع من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة ومتناسقة، معتمدة أساسا على تنويع الموارد المالية المحلية، وتخفيض الضغط على الميزانية العمومية.

أشكر لكم حسن الإصغاء والانتباه و معذرة عن الإطالة

والسلام عليكم ورحمة الله.